

**من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي
(ت٣٧٧هـ)**

**أ.م.د علي سامي أمين
معهد الفنون الجميلة في الديوانية**

Some issues of the sentence for Abi Ali Al-Farsi

**Assistant Professor: Ali Sami Ameen
Institute of Fine Arts in Diwaniya**

Abstract:

One of the known truths that the arabic syntax had passed through several stages, many skillful proficient grammatical scientists had appeared during a long historic voyage.

Abu Ali al-farisy was one of these, and accordingly this research came to introduce the most important issues concerning the (sentence) has as one of the most prominent topics dealt with by the grammar studying.

it was from these issues is a sentence authored and a coalition of their parts, classified into types, get to know the foundations of this classification, addressed to reference the time to it, sites which the sentences is fill, and their meanings, and studying the positions which had al-farisy special effort in directing and interpretation of the problem of them to agree to rules enacted by grammarians for the sentence construction, or depart from these rules sometimes, and taking a new unique opinion .

الخلاصة :

غني عن التعريف أنّ النحو العربي قد مرّ بمراحل عدّة ، وقد شهدت رحلته الطويلة ظهور علماء مبدعين مُجيدين يمثلون قممًا شاخصة في تاريخه، وقد كان أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أحد هؤلاء، حتّى قيل: "ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه"، وانطلاقًا من ذلك قد جاء هذا البحث ليعرض لأهمّ القضايا التي تخصّ (الجُمْلَة) عنده بوصفها من أكثر الموضوعات التي يُعنى بها الدرس النحوي، فكان من هذه القضايا تأليفها وائتلاف أجزائها، وتصنيفها على أنواع، والتعرّف على الأسس التي يقوم عليها هذا التصنيف، والتطرق للدلالة الزمنية لها، والمواقع التي تشغلها الجمل ومعانيها، ودراسة المواضع التي كان للفارسي جهدٌ خاصٌّ في توجيهها وتأويل المُشكّل منها لتوافق القواعد التي ستّها النحويون لتكوين الجملة، أو الخروج عن هذه القواعد أحيانًا، والأخذ برأي جديدٍ متفرّد .

Key words:

Sentence, noun, verb, adverb,
condition.

الكلمات المفتاح:

الجملة ، الاسمية ، الفعلية ،
الظرفية ، النداء ، الشرط .

الكلام وما يتألف منه :

درج النحويون منذ بداية التأليف النحوي على حصر أجزاء الكلام والتعريف بها، فقد عمدوا إلى استقراء نصوص اللغة متأملين مفرداتها وما تميّزت به من خصائص وخلصوا إلى أنّها تتألف من ثلاثة أقسام هي: الاسم والفعل والحرف ، ولعلّ مقصدهم من ذلك الوصول إلى القوانين والقواعد التي تضبط إعراب كل قسم من هذه الأقسام فلكل منها قواعده الخاصة ، والغرض من ذلك عصمة اللسان من اللحن .

وقد حدّ النحويون هذه الأقسام وعزّفوها باعتبارات مختلفة ، إذ إنّ: "لكلّ فريق منهم غرضاً في تحديده وقصده"^(١) ، وأول تعريف لها يردّ في الصحيفة التي يروي المؤرخون أنّ الإمام علي (عليه السلام) (ت ٤٠هـ) أعطاها لأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ، ف"الاسم ما أنبأ عن المُسَمَّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المُسَمَّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"^(٢) ولا يخفى أنّ المُسمّيات هنا قد عُرِّفت بمفهومها الخارجي المعنوي . واكتفى

سيبويه (ت ١٨٠هـ) بتعريف الاسم بالتمثيل إذ قال: "فالاسم: رجلٌ وفرسٌ ، وحائط . وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وُبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع"^(٣) ، والحرف لديه هو ما جاء لمعنى وليس باسم ولا حرف^(٤) ، فمُعتمده في الإبانة عن حدّ أقسام الكلام بنية المفردات وما تحمله من دلالات خارج التركيب، ولم يبتعد أبو العباس المبرد(ت ٢٨٥هـ) عن ما سبق كثيراً في حدّه للاسم والفعل إلا أنّه يعرف الحرف بأنّه: "ما كان وصلّاً لفعلٍ إلى اسمٍ أو عطفًا أو تابعًا لتحدث به معرفة أو كان عاملاً"^(٥) ، فنراه يعتمدُ على وظيفة الحروف المتعددة في سياق الجملة.

وكانَ جلُّ اهتمام طبقة النحاة التي تلت المبرد وهم أساتذة أبي علي الفارسي ومعاصروه يتجه إلى أن تكون حدودهم جامعة مانعة لا يبالون إن ابتعدوا أو اقتربوا من مجال عملهم وهو النحو متأثرين بعلوم الفلسفة والمنطق وما ارتسمته من شروط للحدود ، حتى إذا فرغوا مما هم فيه التفتوا إلى ما بين أيديهم من علم العربية والإعراب عليهم يقرّبون مفاهيم هذه المسمّيات إلى متعلميها، فهذا ابن السراج(ت ٣١٦هـ) بعد أن فرغ من حد الاسم والفعل^(٦) يقول لمتعلم العربية إنّ: "الاسم ما جاز أن يُخبر عنه نحو قولك : عمرٌو منطلقٌ ، وقامَ بكرٌ. والفعلُ: ما كانَ خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه نحو قولك: أخوكَ يقومُ ، وقامَ أخوكَ ، فيكونَ حديثاً عن الأخ ولا يجوز أن تقول: ذهبَ يقومُ ولا يقومُ يجلسُ"^(٧) وهو لا يعدُّ كلامه هنا حدّاً بل هو في نظرة تقريب ووصف للمتعلمين على الرغم من أنه يستقي مضامينه من استقراء طريقة انتظام الأسماء والأفعال في الكلام المؤتلف ولذلك نراه يستشهد بجملة تامة ولم يستشهد بألفاظ مفردة كالعادة .

أما الزجاجي(ت ٣٣٧هـ) فكأنّه يحسُّ بعمق ما لمقاييس الفلسفة والمنطق من أثر على حدود النحويين آنذاك فيحاول أن يكون حدّه للاسم والفعل

داخلاً في أوضاع النحويين، ف"الاسم في كلام العرب ما كانَ فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه.... وإنّما قلنا في كلام العرب لأنّ له نقصد وعليه نتكلّم أو لأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو"^(٨) فاستمدّ حده من مواقع الاسم في تركيب الكلام العربي على حين يعتمد على البنية في تحديد أبعاد الفعل كما فعل سيبويه وينصُّ أيضاً على أن ذلك من أوضاع النحويين^(٩).

ويستخلص أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه تعريفاً للاسم هو نقيض تعريف الفعل الذي نصّ عليه سيبويه في الكتاب فيقول: "كلُّ شيء دلٌّ لفظه على معنًى غير مقتبرن بزمانٍ محصل ، من مضى أو غيره فهو اسم"^(١٠).

وبعد ذلك يمكن القول: إنّ أبا علي الفارسي قد اطّلع على ما نصّ عليه العلماء من قبله وأفاد منه فارتضى ما ارتضاه ورفض ما رفض بيد أنّنا نجد في هذا المبحث قد تأثر كثيراً بشيخه أبي بكر ابن السراج ، إلاّ أنّه يجعل ما اتخذه شيخه تقريباً ووصفاً للاسم والفعل تعريفاً وحدّاً لهما في كتابه الإيضاح ف"ما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسمٌ ، ومثال الإخبار عنه قولنا: عبدُ الله مقبلٌ ، قامَ بكرٌ فمقبلٌ خبرٌ عن عبد الله ، وقام خبرٌ عن بكر"^(١١)، وهذا الوصف - كما يشير أبو علي نفسه في المسائل العسكرية - يبدو أنّ ابن السراج قد أخذه عن شيخه المبرد إذ يقول: "فالذي كان يعوّل عليه أبو العباس في تعريفه وصفته المخصصة له: أنّه ما جاز الإخبار عنه"^(١٢). وهو في العسكرية طويل النفس يعرض آراء العلماء السابقين له ويناقشها ليخلص منها إلى تعريفٍ يرتضيه ، فهو بعد أن يبسط القول في تعريف المبرد السابق يلتفت إلى معنى يختص به الاسم ويميّزه عن الفعل وهو

أنّه "يقعُ خبراً كما يكون مخبراً عنه"^(١٣) أمّا الفعل فهو يرجح وصف سيبويه له على غيره من الأوصاف ويرى أنّه أشمل وأكثر ضبطاً من سواه^(١٤)، ولما كان أبو علي يهدف إلى "دراسة الكلمات ضمن تركيب جملي يشير إلى وظائفها في الاستعمال"^(١٥) نجده يعرف الفعل في الإيضاح بأنه: "ما كان مستنداً إلى شيء ولم يُسند إليه شيء، مثال ذلك خَرَجَ عبدُ الله، وينطلقُ بكرٌ، وأذهبُ ولا تضربُ"^(١٦)، فيستبدل الإخبار عند ابن السراج بالإسناد ليضمّن الجمل الخبرية والإنشائية وذلك واضحٌ في تمثيله

ويقترُّ أبو علي تعريف سيبويه للحرف بلفظه في الإيضاح^(١٧)، وإذا نظر إليه في الكلام فهو عنده "ما دلَّ على معنًى ولمَّ يجز الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً"^(١٨).

ويبدو أنّ الفارسي قد عقد باب (الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف) في الإيضاح، وباب (علم ما الكلم في العربية) في العسكريات وتحدّث فيهما عن أقسام الكلم وتعريفاتها مدللاً على مفاهيمها الوظيفية ومعانيها من خلال نسيج الكلام بعد أن كانت تقسيمات ذات دلالات معجمية، ليكون هذا الباب تمهيداً ومدرجاً للباب الذي يليه وهو (باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة، وكان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية (الجملة)) في الكتابين أعني (الإيضاح، والعسكريات) على اختلاف في اللفظ.

ائتلاف الاسم والفعل والحرف :

يبدأ أبو علي في هذا الباب بتحديد الاحتمالات الممكنة التي تأتلف بمقتضاها هذه العناصر الثلاثة مكونةً كلاماً أو جملاً فيقول: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا: عمرؤ أخوك وبشرٌ صاحبك، ويأتلف

الفعل مع الاسم ، فيكون كذلك كقولنا كتبَ عبدُ الله ، وسرَّ بكرٌ. ومن ذلك زيدٌ في الدار" (١٩).

إنَّ الغاية المنشودة من الكلام هي غاية معنوية وهي: "تحقيق الفائدة" ومن هذا المنطلق يجعل أبو علي الفائدة ركيزته الأولى لرسم أبعاد الجملة العربية والتوصّل إلى توصيفها، ثم نلمح من كلامه عن: "الكلام المستقل" هدفه إلى حصر ما يُعرف بـ" الجمل " في أقل عدد مؤتلف من عناصر الكلم (الاسم ، الفعل ، الحرف) بشرط الإفادة من غير أن يكون له تعلق بكلام سواه ولذلك نراه يبتدئ بالثنائيات ، والقسمة الفعلية لهذه الثنائيات تنتج ستة أشكال بيد أن استقراء النحاة للكلام العربي لم تتمخض إلا عن اثتلافين يحققان الفائدة وهما كما يذكر الشيخ الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم . وشدّد من ذلك اثتلاف الحرف مع الاسم في باب النداء على رأي أبي علي وابن السراج ويبدو أنّ مصطلح " الاثتلاف " - الذي يتحدث عنه أبو علي وقد سبقه إليه شيخه ابن السراج (٢٠) - يشير إلى علاقة بين أجزاء الكلام هي أعم من الإسناد ، فالإسناد لا يقع إلا بين الاسم والاسم أو الفعل والاسم بيد أنّ الفارسي وشيخه من قبله يستعملانه للعلاقة بين الحروف والأسماء والأفعال قال ابن السراج: "والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة ، الاسم والفعل والحرف" (٢١) ، وقال أبو علي: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف" (٢٢) ، ويفسر لنا عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) شارح الإيضاح " الاثتلاف " بقوله : "حقيقته أن تقع الألفة بين الجزأين" (٢٣) . أي أنّ ثمة رابطاً معنوياً ومناسبة متوخاة بين هذه الأجزاء كي تتحقّق الفائدة ، ولذلك نجد عبد القاهر الجرجاني في موضع آخر من كتابه يقول: "واعلم أنّ معنى الاثتلاف الإفادة" (٢٤) ، إذ لا تكون الإفادة إلا بالاثتلاف بين أجزاء الكلام .

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (408)

ويرى أبو علي أنّ الحرف إنما يدخل على كل واحدة عن الجملتين^(٢٥) ، ويقصد بهما الاسمية والفعلية بعد تمام الفائدة واستقلالهما ، ولذلك قال : يدخل ولم يقل يأتلف ، وإذا دخلت الحروف على هاتين الجملتين كان لها معانٍ تنفرد بها ، كدخول ما للنفي ، ولعل للترجي ، "وليس للحروف تأثير في أصل ائتلاف الكلام . ألا ترى أنّ سقوطها وثبوتها سواء... فإذا قلت أزيد منطلق كان كلامًا تامًا . كما أنك لو قلت : ما زيد منطلق كان كذلك . وإنما يفيدنا معناه الذي وضع له من النفي...ولو كان الحرف مما يؤثر في الإئتلاف لوجب أن تزول الإفادة بسقوطه"^(٢٦) .

ويبدو أن مُراد أبي علي من إدخال الحروف ضمن ما أطلق عليه : (ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة) أن يشير إلى ائتلاف حروف النداء مع الاسم المنادى إذ يقول : "وما عدا ما ذُكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمُطْرَحٌ ، إلا الحرف مع الاسم في النداء ، نحو يا زيدُ ، يا عبد الله ، فإنّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلامٌ مفيدٌ في النداء"^(٢٧) ، وسيوضح هذا الأمر جليًا عند الحديث عن أنواع الجمل لدى الفارسي .

أنواع الجمل عند أبي علي الفارسي :

لا يتبادر إلى ذهن من يطالع مؤلفات أبي علي الفارسي أنّ لديه تقسيمًا لأنواع الجمل في العربية يختلف فيه عن سابقه من النحاة في جعلهم الجملة نوعين اسمية وفعلية بل نجده يؤكد هذه القسمة ، ونراه لا يألو جهداً في ردّ ما شدّ من الشواهد عن ما ارتسمه النحاة من قواعد وأصول لكلٍ منهما في مواضع كثيرة بالتأويل ، والتقدير بالحذف والإضمار أو بالتقديم والتأخير أو بالاتساع والحمل على المعنى ، بيد أنّ ذلك لم يقف حائلًا دون أن يعرض الفارسي لبعض الآراء التي خرجت بالجملة العربية عن القسمة الثنائية المعهودة مستنبطاً الأدلة والحجج لها. وهو لا يتردد في الأخذ بهذه

الآراء عند توجيهِه بعض شواهدِه واصفًا إيَّاهَا بإزاء التوجيهِات الأخرى المعتادة . وسنعرِّض أولاً لمفهوم الجملة الاسمية والفعلية لديه ، ثمَّ نعرِّج على ما ذكره من آراء عن الجمل الأخرى .

١ - الجملة التي من الابتداء والخبر (الجملة الاسمية):

لم يرد عند الفارسي مصطلح الجملة الاسمية بل كان يُعرِّفها بأجزائها فيطلق عليها مثلاً: "الجملة التي من الابتداء والخبر"^(٢٨) ، أو: "المبتدأ والخبر"^(٢٩) ، أو هي: "المركبة من ابتداء وخبر"^(٣٠) ، ويحدد ملامح هذه الجملة بصورتها الأولية بقوله: "الاسم يأتلف مع الاسم"^(٣١) فهي تبتدئ باسم يكون مُسنداً إليه يُعرِّف بالمبتدأ يُراد أن يُثبَّت له حكم عن طريق عقد علاقة إسناديَّة بالطرف الآخر وهو المسند المتمم للفائدة ، ولو جُرِّد الطرفان من علاقة الإسناد التي يعدها الرضي (ت ٦٨٦هـ) أحد أجزاء الكلام: "لكانَّا بحكم الأصوات التي حقَّها أن يُنْعَق بها غير معرَّبة"^(٣٣) ، وهدف هذا الإسناد تحقيقُ الفائدة فإن لم تتحقق لم يجر ، وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في قول الشاعر^(٣٤):

بني أسدٍ هل تعلمونَ بلائنا إذا كانَ يومٌ ذو كواكبٍ أشنعا

فلا يجوز أن يكون (أشنعا) خبر (كان) ؛ "لأنَّك لا تفيدُ بالخبر شيئاً لأنَّ كلَّ يومٍ ذي كواكبٍ فهو أشنع"^(٣٥) .

والملاحظ أنَّ الفارسي قد قصرَ الجملة الاسمية على الائتلاف بينَ الاسمين في كلامه السابق على الرغم من أنَّ الخبر قد يكون اسماً ويكون جملة ، ولعلَّ مراده من ذلك أن يشير إلى أنَّ الأصل في هذه الجملة أن تتكوَّن من اسمين ، ثمَّ أنَّ هذه الجملة التي تقع خبراً إنما: "هي واقعة موقع الأحاد وما يدلُّ على

معنى واحد ولذلك حُكِمَ بأنَّ لها من الإعراب موضعاً ، ولو لم تقع موقع مفردٍ لم يُحكَم لموضعها بإعراب^(٣٦) .

ويرى الفارسي أنَّ الإسناد أو الربط بين جزئي الجملة الاسمية يتحقق بأحد شيئين ، الأول أنَّ يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى كقولنا : عبدُ الله أخوك ، والآخر: أنَّ يتضمن الخبر سواء أكان مفرداً أم جملةً ضميراً يرجعُ إلى المبتدأ في المعنى، وذلك نحو بكرٌ ذاهبٌ ، وزيدٌ قامَ ، وعمروٌ غلامُه خارجٌ^(٣٧) ، ولذلك نراه يقدر مضافاً محذوفاً في قوله تعال : ﴿ الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾^(٣٨) فيقول: "فإنه يكون على أشهر الحج أشهر معلومات ؛ ليكون الثاني الأول في المعنى"^(٣٩) ، وهو يجتهد في ردِّ ما تضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ من الأخبار إلى ما كان منها هو المبتدأ في المعنى ويحتجُّ لذلك فإنَّ الخبر "إذا كان فيه ذكرٌ فهو بمنزلة إذا كان إياه في المعنى . ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : زيدٌ أبوه منطلقٌ فسُئلتَ: مَنْ أبوه منطلقٌ؟ قلتَ زيدٌ. كما أنَّك إذا قلتَ زيدٌ منطلق. فقيلَ لك: مَنْ منطلقٌ؟ قلتَ زيدٌ"^(٤٠) .

ويسهم ضمير الفصل أيضاً في تقوية الإسناد بين المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين ويرسخ إرادة الإخبار من دون الوصف، وهو يؤذن بأنَّ الخبر معرفة أو قريب من المعرفة^(٤١) .

وجملة الخبر لديه على أربعة أضرب المركبة من فعل وفاعل ، والمركبة من ابتداء وخبر وسبق التمثيل لهما ، والثالث أن تكون شرطاً نحو: زيدٌ إن تُكرمه يُكرمك ، والرابع أن تكون ظرفاً نحو الصلاةُ في المسجدِ ، والخروجُ غداً

أما المبتدأ لديه فلا يكون جملةً وما وردَ من شواهد تُوهمُ بذلك فمحمولة على المعنى كقوله تعال : ﴿ سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤٢) إذ يقول : "وأنتَ إذا قدرتَ هذا الكلام على ما عليه المعنى

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (411)

فقلت: سواءً عليهم الإنذارُ وترُكُه كانَ (سواء) خبر ابتداء مقدماً^(٤٣). أو يكون في الكلام محذوف يُقدَّرُ فهو بمنزلة المثبت في اللفظ كقولهم: "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه"^(٤٤) فحذفوا (أن) ، ولولا أنها في حكم المثبت "لم يجر هذا الكلام ، ألا ترى أنك لا تُخبر عن الجُمْلِ"^(٤٥).

ويتحدث الفارسي فضلاً عن ذلك عن قضايا كثيرة تخص الجملة الاسمية كحذف المبتدأ والخبر عندما يصادف تراكيب جمليّة لا تتفق في جميع جوانبها مع ما أقرّ من أصول وقواعد وأركان لهذه الجملة ، ويسعى جاهداً لتأويل هذا المحذوف وتقديره من مثل قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾^(٤٦) ويقدر المحذوف مبتدأ (أمري صبرٌ جميلٌ)^(٤٧) ، وكقولهم : كلُّ رجلٍ وضَيَعْتُهُ ، ويخرجه بحذف الخبر^(٤٨) ، وهو أمرٌ درج عليه النحاة ليعطوا "القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهوماً ، وتقديرهم – هنا أو غيره – ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثلاً ، لا من حيث المعنى"^(٤٩).

ويذكر الفارسي أن الحذف قد يقع على العائد من الجملة الخبرية إلى المبتدأ كقولهم: (السمنُ منوانٌ بدرهم) والتقدير: (منوانٌ منه بدرهم)^(٥٠) ، كما أن جملة الخبر قد تُحذف بأسرها كما في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَلْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نِسَانِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ﴾^(٥١) ، والتقدير: (واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر)^(٥٢).

٢- جملة الفاعل والفاعل (الجملة الفعلية):

وهي ما ائتلف فيها الفعل مقدماً مع الاسم فيكونا فعلاً وفاعلاً بشرط الإفادة^(٥٣) ، وهذه الجملة في نظر النحاة فرعٌ للجملة الاسمية التي عدت الأصل ، يقول المبرد: "فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر"^(٥٤) ، ولا يبدو أن

هذا الأمر منفصلٌ عن اعتبارهم الأسماءُ أصولاً للأفعال فيذكر أبو علي الفارسي أنّ "الاسم أولٌ في الحكم والتقدير، والفعلُ ثاني" (٥٥)، وقد خالط ذلك اعتمادهم "جانِب الشكل في تبويب الجمل وإهمال المعنى" (٥٦) ولذلك فهم يعدون جملة (محمدٌ قامَ) جملة اسمية على الرغم من أنّها مساويةٌ في المعنى لجملة (قامَ محمدٌ) الفعلية .

ونرى لدى الفارسي عند مناقشته لهذه الجملة ميلاً إلى استبيان أصولها وعواملها من خصائص التركيب اللغوي نفسه دون ربط ذلك بما لا يمت له بصلة من عوامل تقع خارجه فهو يرى أنّ الفاعل إنما ارتفع بصفة: "أن يُسند الفعل إليه مقدماً عليه... لا بأنّه أحدث شيئاً على الحقيقة ، ولهذا يرتفع في النفي إذا قُلّت: لم يخرج زيدٌ كما يرتفع في الإيجاب" (٥٧) .

وهو في كثير من الأحيان يضع الجملة الاسمية نصب عينيه عند حديثه عن أحكام الجملة الفعلية كمقارنته حذف (أن) قبل الفعل المضارع في موضع الفاعل في قولهم: (يُعجِبني تقومُ) بحذفها مع الخبر فيقول: "ألا ترى أنّ خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل ، في افتقاره إلى المبتدأ الذي تقدّمه ، كافتقار الفاعل إلى فعله" (٥٨) ، وهذا فهو يقرّر: "أنّ الفاعل لا يجوز أن يكون جملة ، ولا يجوز في الجمل أن تُقام مقام الفاعل ، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل ، لأنّ الفاعل يُكّنّى عنه فلا يجوز قيام الجمل مقامه" (٥٩) ، وهو يربط ذلك بعدم جواز وقوع الجملة موقع المبتدأ، إذ إنّ: "كلّ ما صلح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ" (٦٠) ، ويرى الفارسي أنّ الفاعل بمنزلة جزء الفعل ، وهو ليس كالابتداء في ذلك (٦١) . والخبر شبيه الفاعل فهو لا يستقل إلا بالجزء الذي قبله (٦٢) .

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).....(413)

والفاعل قد يضمُرُ لدلالة الحال أو الفعل عليه وهو ما أيده الشواهد التي يوردها أبو علي محاولاً ردها إلى الأصل الذي تقتضيه القواعد النحوية لهذه الجملة ومن ذلك قول الشاعر^(٦٣):

فلو كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري ما إخالك راضيا
((فاعلُ (يُرضيك) ما تدلُّ الحال عليه ، كأنه قال : فإن كان لا يرضيك
شأني أو أمري))^(٦٤).

وقد يكون المضمَرُ طرفي الجملة (الفعل والفاعل) وهو ما تأولَه في قول
الراجز^(٦٥):

قد سالمَ الحيَّاتُ منه القَدَمَا الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجَعَمَا
إذ التقدير سالمَت القدمُ الأفعوانَ^(٦٦).

ومن طريف ما أورده أبو علي في ما يخص الجملة الفعلية تلك المقارنة التي عقدها بين دلالة الجملة المصدرة بـ (كان) الناقصة ودلالة الجملة الفعلية التامة، فـ (كان) تدلُّ هنا على الزمان دون الحدث ، وإنما لزمها الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل التام مع الزمان "فيساوي قولك : كان عمرؤ أذاك قولك ضرب عمرؤ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على معنى وزمانٍ وفاعلٍ ، إلا أنَّ المعنى الذي وقعت الدلالة عليه في ضرب عمرؤ مقدماً ، وقعت الدلالة عليه في : كان عمرؤ مؤخرًا ، والجملتان في ذلك تجتمعان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ وفاعلٍ"^(٦٧).

وكلامُ الفارسي يشير بوضوح إلى أن الحدث في جملة (كان) إنما يُستجلب من الخبر المتأخر بخلاف الجملة المبدوءة بالفعل التام، وهو ما يقوِّي ويعضد ما ذهب إليه المحدثون من عدم اعتبار الجملة المصدرة بـ(كان) جملة فعلية^(٦٨) ، حتى أنَّ أبا علي يقول: "وإنما حُكِمَ لهذه الحروف بأنها أفعال مع

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (414)

تعريها من الدلالة على الحدث ، لغلبيه خواص الأفعال عليها" (٦٩) إي إنها ليست بالأفعال حقيقةً .

بين الجملة الاسمية والفعلية :

نجدُ في مؤلفات أبي علي حديثاً يخصُّ الجملة الاسمية والفعلية معاً في معرض ترجيح إحداها على الأخرى على وفق ما يقتضيه موقعهما وما تحتمه قواعد الصناعة النحوية وأصولها فالجملة التي من الابتداء والخبر عنده لا تقع موقع التي من الفعل والفاعل في نحو: سواءً عليّ أقيمت أم قعدت ، فتقول : وما أبالي أقائمٌ أنت أم قاعدٌ ، وكذا الحال في جملة لأضربنّه ذهب أو مكث ، ويُعلل أبو علي ذلك بأنّ هذا الموضع من المواضع التي يُرادُ بها الجزاء ، ولم تقع إلا التي من الفعل والفاعل لتدلّ على الجزاء (٧٠).

والعطفُ لديه يقتضي المشاكلة بينَ الجمل: "فإذا جاءت الجملة مركبةً من فعل وفاعلٍ ، ووقعت بعدها جملة يجوز أن يُبتدأ بها... فالاختيار فيها أن تُحمَل على فعلٍ مُضمرٍ، ويُنصبُ الاسمُ به ليقع العطفُ في جملة مشاكلة للجملة الأولى" (٧١) ، ومثال ذلك: ضربتُ زيداً وعمرو كلمتهُ، ومرجعُ أبي علي في اختيار المشاكلة ما وردَ من نصوص تؤيد ذلك ، ف"عامّة ما في القرآن من هذا النحو" (٧٢) ، كقوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ.. ﴾ (٧٣) ، وهو ما يُضَعّف الوجه الآخر الذي وردَ في الشعر ، فقد روي الرفع في قول الشاعر (٧٤) :

ألقى الصحيفة كي يخففَ رَحْلَهُ والزادَ حتى نَعْلُهُ ألقاها

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (415)

فرفعَ (نعلَه) بعدَ أنْ "عطفه على جملة من فعل وفاعلٍ ، كما يرفعه مبتدأً به غير معطوف على جملة، والنصبُ أحسنُ لأنَّ ما في التنزيل من هذا الباب جاء بالنصب" (٧٥).

ويرى الفارسي أنَّ تخفيفَ (أنْ) المؤكِّدة يزيل شبهها بالفعل فلا تمتنع إذاك من الدخول على الجملة الفعلية ، ف"الجملة الخبرية على ضربين: مبتدأ ، وخبر. وفعل وفاعل. وقد تحتاج المركبة من الفعل والفاعل من التأكيد إلى مثل ما تحتاج إليه المركبة من المبتدأ والخبر فدخلت على الفعل مؤكِّدة إذ كانَ أصلها التأكيد ، وزال المعنى الذي كان له امتنع من الدخول على الفعل وهو شبهها به" (٧٦).

ومن المواضع التي تُرَجِّح فيها الجملة الفعلية على الاسمية قولهم : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ (فأقل) هنا بمنزلة الحرف (ما) في نفي الفعل ، ولذلك لم يستحسنوا القول : أقلُّ رجلٍ وجهه حسنٌ ، ويُعلل أبو علي ذلك بالقول : "ينبغي أن يكون الوصف الواقعُ بعدَ الاسم المضاف إليه (أقلُّ) فعلاً وفاعلاً ... فلو أوقعت جملة من ابتداء وخبر بعده ، لم يحسن ؛ لأنَّ (ما) في الأصل ، لا تنفيها ، إنما تنفي الفعل" (٧٧).

ولا تقع الجملة الاسمية بعدَ (هلاً) ، و(لولا) التي للتحضيض (٧٨) ، ولا بعدَ (إذا) ، و(إن) ، و(لو) التي للجزاء (٧٩) ، وإذا وردَ من الشواهد ما ظاهره ذلك فهو مؤوَّل بتقدير فعل قبل الاسم يفسره الموجود، وعلّة ذلك عنده أنَّ التحضيض والجزاء من المعاني التي تقع على الفعل، والابتداء يختصُّ به الاسم (٨٠).

٣ - الجملة الظرفية:

سبقت الإشارة إلى أنّ أبا علي الفارسي خرجَ في بعض آرائه عن القسمة الثنائية للجملة العربية وهو أمرٌ بيّن في كتبه يردُّ في مواضع كثيرة منها ، ويتعدى هذا الأمر حيزَ التنظير إلى التطبيق ، وقد مرّ بنا أنّه يجعل جملة الخبر أربعة أقسام أحداها الجملة الظرفية ومراده بالظرفية الظرف ، والجار والمجرور. ويجتهد أبو علي كلّ الاجتهاد قصدَ الاحتجاج على استقلال هذه الجملة قسماً بنفسه ، والاستدلال على عدم انضوائها تحت الجملة الفعلية أو الاسمية ، وقد عرّف الفارسي ببرايعته في التعليل والقياس والاستدلال^(٨١) ، فوجد في العسكريات يورد جملة زيدٌ في الدارِ ، والقتالُ في اليومِ ويرى أنّ الأول ليس الثاني في المعنى ولذلك فهو يحتاج إلى ما يربطه بما قبله ، ولا يخلو هذا من أن يكون اسماً أو فعلاً وبذلك لا تخرج هذه الجملة من حيز الجملتين الاسمية والفعلية^(٨٢) ، بيد إنّه يعرّج على رأي شيخه ابن السراج الذي يذهب إلى جعل هذه الجملة قسماً برأسه ، فيحتج لهذا الرأي بإيراد ما يمتنع معه تقدير المضمراً اسماً أو فعلاً من العوامل اللفظية فيقول : "يدلُّك على ذلك قولك: إنّ في الدارِ زيداً ، فلا يخلو ذلك المقدّر المضمّر من أن يكون اسماً أو فعلاً - كما أعلمتُك - فلو كانَ فعلاً ، لم يجزُ دخول (إنّ) في الكلام ، ألا ترى أنّ (إنّ) لا مدخل لها في الأفعال... ولا يجوز أن يكون المراد الاسم ، لأنّ الاسم لو كان مراداً ما كان ليتخطى ذلك الاسم المراد ، فيعمل في هذا المظهر ، فإذا لم يخلُ هذا الكلام من هذين ، لم يجز هذا ثبت أنّ هذا قسمٌ ونوعٌ غير ما تقدّم"^(٨٣) ، وعمل أبي علي هنا يتخطى الصورة الواقعية لهذه الجملة إلى الأصل الذهني المفترض ناظراً إلى ما رُسمَ من قواعد وحدود للجملتين الاسمية والفعلية ودخول العوامل عليهما فهما الأساس الذي ينطلق منه لتحديد ملامح هذه الجملة فيستدل على مخالفتها لحكم الفعل من عدم

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (417)

جواز تقديم ما انتصب من الأحوال فيه عليه في نحو: ما قائماً في الدار زيدٌ ، بخلاف الفعل ، ويستدل الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرحه للإيضاح على صحة كون الظرف جملة بجواز وقوعه في صلة الموصول دون الأسماء المفردة ، فصلة الموصول لا تكون إلا جملة^(٨٤) .

ويورد أبو علي رأي أبي الحسن الأخفش في الظرف الذي يجعله عاملاً للاسم المحدث عنه ومرتفعاً به إذا تقدّمه في كل موضع كما ترتفع الأسماء بعد الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعل والصفات المشبهة بها^(٨٥) ، ونجدُ لهذا الرأي تطبيقات كثيرة عنده، ولاسيما في كتاب الشعر، ومن ذلك قوله في بيت الطرمّاح^(٨٦) :

فلَمَّا غدا استدرى له سِمَطٌ رَمَلَةٌ لِحَوْلَيْنِ أدنى عهدِهِ بالدَّوَاهِنِ
"وأدنى مُرتفعٌ بالظرف لأنَّ ما قبله منكور"^(٨٧) ، وما كان من هذا القبيل - وهو ما كان فيه الظرف وصفاً بعد نكرة - في رأيه واجب الارتفاع بالظرف من دون الابتداء^(٨٨) .

٤ - جملة الشرط ، وجملة القسم :

جملة الشرط هي الجملة الرابعة التي يجوز الإخبار بها فضلاً عن الاسمية والفعلية والظرفية ، وقد عدَّ أبو علي الفارسي هذه الجملة وجملة القسم نوعاً خاصاً من الجمل له ما يميزه عنها ، ومُرتكز هذا التميّز يكمن في أنَّ الفائدة فيهما متحصّلة من انضمام تركيبين جمليين هما الشرط والجواب في الشرط ، والقسم والمقسم عليه في القسم ، يقول أبو علي موضعاً ذلك : "فأما الاسمُ والفعل إذا اتلفَ ، وكذلك الاسم والاسم ، فلم أعلمهما غير مستقلّين ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في الجزاء والقسم . ألا ترى أنَّ الفعل

والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه... وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تضم إليه المقسم عليه والمقسم^(٨٩)، ولذلك فهو يعدُّ هاتين الجملتين قد خالفتا أحكام الجمل^(٩٠).

ومن ثمَّ فهو يرى أنَّ جملة الشرط هي العاملُ في الجواب على الرغم من أنَّ الأصل عنده أنَّ الجمل لا تعمل، وعلَّة ذلك لديه أنَّ "حقيقة الجمل أنَّ تكون مُفيدةً، وهذه جملة ليست مفيدة وإذا لم تكن مُفيدة تنزلت منزلة الحرف، وذلك أنها لا تفيد.... وإنما هي متعلقة بما بعدها كتعلق الحرف بما بعده"^(٩١)، فالشرط والجواب جملتان وجبَ تصاحبهما فهما بمثابة جملة واحدة، فقولك إنَّ تُكرمني أكرمك بمثابة أخوك منطلقٌ في احتياج أحدهما إلى صاحبه، وامتناعه من أن يستقل بنفسه^(٩٢)، ولا يخلو جواب الشرط من أن يكون جملة فعلية أو اسمية، فإذا كانت اسمية وجبَ اقترانها بالفاء؛ "وذلك أنهم لما أرادوا أن يجيبوا الجزاء بالمبتدأ والخبر لم يتمَّياً لهم ذلك إلا بشيء يوصل الجملة الثانية بالجملة الأولى"^(٩٣).

وقد عقد أبو علي في كتابه المسائل المنثورة أبواباً عدَّة ناقش فيها مسائل كثيرة تتعلق بهذه الجملة ويضيق المقام عن ذكرها هنا جميعاً^(٩٤).

وجملة القسم في نظره جملةٌ خبريةٌ جيءَ بها متقدِّمةً ليؤكد بها جملة بعدها، وهذه الجملة. أعني جملة القسم. كغيرها من الجمل الخبرية تأتلف من فعل وفاعل تارة نحو (أحلفُ بالله) وكثيراً ما يُحذف (أحلف) للعلم به، ومن مبتدأ وخبر، نحو: (لعمركُ لأفعلنَّ)، و(عليَّ عهدُ الله)^(٩٥)، وجملة القسم الخبرية متعلقة بما بعدها فإنما اجتلبت لتأكيد، فلا يُستغنى بها عن المقسم عليه، "فإن قلتَ فقد أقول: أحلفُ بالله، وحلفَ بالله فيكون كلاماً مستغنى به غيره، فإنَّ ذلك إنما جوزَ إذا أردتَ الإفادة لجنس حلفَ

عليه ، ولم تُرد هنا القسم ولو أردت القسم ، ولم يسلم (أقسمن) حتى تذكر ما يقسم عليه" (٩٦) .

٥ - جملة النداء:

سبقت الإشارة إلى أنّ النداء عند أبي علي هو كلامٌ مؤتلفٌ من حرف واسم ، وإنما يكون هذا عنده: "لأنّ الفعل ها هنا مرادٌ عندهم" (٩٧) ، ففي قولنا : يا زيدُ فعلٌ مُضمّر تقديره (أنادي أو أدعو) وهو عامل النصب في المنادى موضعاً أو لفظاً ، إلا أنّ تقدير الفعل هنا ليس كتقديره في سواه من المواضع التي يُضمّر فيها فيُقدّر نحو: الاختصاص ، والتحذير ، والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة جملة النداء إذ إنّها جملة إنشائية لا تحتل الصدق والكذب ، ولذا كان هذا الفعل المقدّر "مختزلاً غير مُستعمل الإظهار ، لأنك لو أظهرته ، لكان على الخبر ومحتماً للصدق والكذب ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام ، وهو أحد المعاني التي تجري عليها العبارات" (٩٨) ، وقد عبّر صاحب الكتاب عن هذا الفعل بـ: "المتروك إظهاره" (٩٩) ، ويرى أبو علي أنّه كان كذلك في النداء؛ "لأنّ الاعتبار عنه لما كان من جنس النطق، قام مقام العبارة" (١٠٠) ، وعبارته لا تخلو من الإيجاز والغموض ، بيد أنّ في كلام أبي سعيد السيرافي ما يوضح ذلك، ومفاده أنّ النداء مخالف لغيره من الألفاظ وذلك لأنّ الألفاظ في الأغلب إنما هي عبارات عن غيرها من الأعمال أو الألفاظ كقولك : أكرمتُ زيداً ، وقال زيدٌ قولاً جميلاً . ولفظ النداء لا يُعبّر به عن شيء آخر ، وإنما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل (١٠١) .

ومن ثمّ ترك إظهار هذا الفعل ، وجُعِلت (يا) كالعوض عنه ، وغرضهم من ذلك أن لا يلتبس النداء بالخبر، "ألا ترى أنّك لو قلت : أدعو عبد الله لم

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).....(420)

يَعْلَمُ أَنَّكَ تُنَادِيهِ أَوْ تُخْبِرُ أَنَّ مِنْ نَيْتِكَ دَعَاءَهُ... أَوْ تَقْصِدُ إِخْبَارَ غَيْرِهِ بِأَنَّكَ تَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ" (١٠٢) .

ويرى الشيخ أبو علي في بعض كتبه أَنَّ النداء قد يُفيدُ إخباراً ، إذا كَانَ يستوجب مدحاً أو ذمّاً ، نحو قول ذي الرمة (١٠٣) :

فيا ظبيةَ الوعساءِ بينَ جُلّالِ وبينَ النَّقاَ أنتَ أمُّ أمِّ سَالِمِ
يقول أبو علي: "وهو بندائه لها قد أثبت أنها ظبية الوعساء ، ألا ترى أنه لو نادى رجلاً بما يوجب القذف ، لكان في ندائه له بذلك كالمخبر عنه به" (١٠٤) .

ويلفتُ عبد القاهر الجرجاني نظرنا إلى مسألة مهمة في كلام الشيخ أبي علي ، وهي أَنَّ المنادى الذي يأتلف مع حرف النداء فيكون منه كلام واقعٌ موقع المفعول به وهو عندهم فضلة ، والفضلة لا تكون طرفاً في الإسناد ولا تؤثر في ائتلاف الكلام ، وهذا هو الأصل فالفائدة في الحقيقة تتحصّل من الفعل المقدر (أدعو) وفاعله المستتر ، ويجتهد عبد القاهر في توجيه هذه المسألة فيعلّل ذلك بأنَّ المنادى لما دلّ على الفعل المقدر وعلى نيابة (يا) منابه "صار كأنه أحد جزئي الجملة في قولك : خرج زيدٌ لأجل أنّك لو أسقطته لم يصح المعنى ولم يكن مستقلاً بنفسه كما أنّك لو أسقطتَ زيداً من قولك خرج زيدٌ كان كذلك" (١٠٥) .

ويستدل أبو علي الفارسي – فضلاً عن ما تقدّم - على معاينة حرف النداء للفعل ، وتضمّنه معناه بأدلة يستقيها من استقراء السياقات اللغوية التي تردّ فيها ومن هذه الأدلة انتصاب الحال عنه ووصوله مرّةً بالجار كما هو الحال في الاستغاثة ، ومرّةً بغيره ، وجواز الإمالة في (يا) النداء مع امتناع الإمالة في حروف المعاني في أكثر الأمر (١٠٦) .

٦ - أسماء الأفعال :

يستدل أبو علي في كتاب الشعر بأدلة كثيرة على أن هذا الضرب من الكلم أسماء لا أفعال^(١٠٧)، إلا أن هذه الأسماء تقع موقع الأفعال وتعمل عملها، أي إنها تأتلف بالاسم الذي بعدها ائتلاف الفعل بالاسم لا ائتلاف الاسم بالاسم مكونة كلاماً مفيداً، إذ يرتفع الاسم بعدها فاعلاً ويبدو في هذا خروج عن قواعد ائتلاف الكلم وأصوله، ومن هنا يبدأ عمل النحوي البارع لتسوية هذا التركيب الجملي والتماس العلل والوجوه التي تردّه إلى الأصل، فهو يرى أن هذه الأسماء أكثر ما تُستعمل في الأمر والنهي؛ "لأنّ الأمر والنهي قد يُستغنى عنهما إذا كانا للحاضر بدلالة الأحوال فيهما على الأفعال ألا تراك أنك قد تقول لمن أشال سوطاً أو شهر سيفاً: زيداً وتستغني عن أن تقول: اضرب وأوقع لدلالة الحال عليه، فكذلك استغني عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء"^(١٠٨)، وهو عنده نوع من التوسع في الاستعمال في هذا الموضع؛ إذ إنه "موضع يغلب فيه الفعل ويختص به فلا يُستعمل فيه غيره"^(١٠٩)، أما ما جاء من هذه الأسماء دالاً على الإخبار في زمن الحال أو الماضي فهي عنده أحرف قليلة من مثل: (هيئات، وسرعان، وشتان، وأف)، ويقيس أبو علي هذه الأسماء على الأفعال في الجملة الفعلية إذ يرى أن لا محل لها من الإعراب "كما لا موضع لقولنا: ذهب، من: ذهب زيد"^(١١٠).

وأسماء الأفعال لا تحمل محمل أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها فلا يجوز إضافتها إلى ما بعدها، إذ إنها "قد قامت مقام الجمل في نحو ((صَه))"، و ((زُوَيْدٌ عَلِيًّا)) فلمّا قامت مقامها لم تجز إضافتها، كما لم تجز إضافة الجمل"^(١١١)، وهي ليست حروفاً لأنّ الحروف لا يكون منها ومن الاسم بعدها كلام مستقل تام إلا في النداء كما سلف^(١١٢)، فُعِلِمَ بذلك أنها أسماء أفعال، ولا بد للأفعال من فواعل وبذلك تُحصّل الجملة^(١١٣).

الجملة والزمن :

سبقت الإشارة في بداية هذا البحث إلى أنّ النحاة جعلوا الزمن جزءاً من مدلول الفعل ، إذ إنّه يدل بصفته على أحد الأزمنة الثلاثة (الماضي أو الحاضر أو المستقبل) ، وهو ما يعرف بالزمن الصرفي وهو "وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق" (١١٤).

وقد تحدث أبو علي الفارسي عن الأفعال وأزمنتها فقال : "والفعل ينقسم بأقسام الزمان : ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ. فالماضي نحو ضَرَبَ وَسَمِعَ ومكثَ واستخرَجَ ودخِرَجَ ، والحاضرُ نحو يكتبُ ويقومُ ويقرأُ ، وجميعُ ما لِحَقَّتْ أوْلُهُ الزيادة" (١١٥). وهو يوجه عنايته إلى الزمن الحاضر الذي يتوسط الماضي والمستقبل فهو ضربٌ قد مضى شيءٌ منه ، وشيءٌ منه لم يمضِ ، وعلى هذا عندهم حكم هذه الأفعال تتناول أركانها وتخرُجُ إلى الوجود شيئاً فشيئاً" (١١٦).

وإذا كانت صيغة الفعل المضارع تعبّر عن زمني الحاضر والمستقبل فلا بد من وجود قرائن تُرَجِّح أحد الزمنين ، فكان دخول السينِ وسَوَفَ لتخصيص الفعل بزمن المستقبل فإنّ هذه الصيغة إذا سُمِعَتْ في أوّل أحوالها "عمّت بالدلالة غير وقت.... فإذا قيلَ سيضربُ أو سوفَ يضربُ خصّت وقتاً بعينه" (١١٧).

ولصيغ الأفعال دلالات زمنية داخل سياق الجملة تختلف من استعمال إلى آخر ، وهي قد تختلف أيضاً نتيجة اختلاف مقاصد المتكلمين ، فالسياق قد يحمّل الأفعال دلالات زمنية مغايرة تماماً لما تحمله صيغتها الصرفية (١١٨). ، مما حدا بالنحاة إلى "أن ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات" (١١٩) ، حرصاً منهم على الحفاظ على اطراد قواعدهم وصحّتها ، ومن هنا ألفينا أبا علي

يقول: " (لو) معناها وقوع الشيء لوجوب غيره فيما مضى ، فجُعِلت للجزاء في الزمان الماضي" (١٢٠) ، وفي موضع آخر يقول: " (إذ) تدلُّ على أنَّ الفعل قد مضى" (١٢١) ، إلاَّ أنَّه لا يغفل في مواضع كثيرة موقع الفعل بعدَ هذه الأدوات ، فإنَّما تتحدَّد دلالات الأفعال الزمنية بمواقعها السياقية بعدَ هذه الأدوات ، فالفعل الماضي يُراد به الاستقبال إذا وقعَ بعدَ (إذا) ، وهو ما سوَّغ وقوع المضارع بعدها في بعض الشواهد على الرغم من أنَّ مجيء الماضي بعدها هو الأكثر ، إذ المضارع هو الأصل هنا (١٢٢) .

وكذا تتحدَّد دلالة المضارع المنفي الزمنية في السياق تبعاً لمقصد المتكلم على وفق أداة النفي التي تقع قبله ، إذ "إنَّهم خصَّوه في النفي بـ (ما) فقالوا في نفيه ما يصلي ، ولم ينفوه بـ (لن) كما نفوا المستقبل بها ولا بـ (لا) كما نفوا المستقبل الموجب بالقسم بها ولا بـ (لم) كما نفوا الماضي بها" (١٢٣) .

وهذه الأدوات التي تدخل على الأفعال فتغيِّر أزمنتها لا يدخل بعضها على بعض مع اشتراكها في المعنى نفسه ، فالحروف المصدرية و ((لا)) النافية لا تدخلُ على المضارع المصدر بالسين وسوف ؛ ويعلل الفارسي ذلك بأنَّه "لو دخلتُ على السين وسوف ، وهي مع (يقوْمُ) لكانَ المعنى الذي يستفاد به وهي داخلةٌ على السين وسوفَ مستفاداً به أنْ لو لم يقعْ ، وإذا كانَ هذا هكذا لمَ تحتجُ إليه" (١٢٤) . ولا تسبقه (لم) كذلك ؛ لأنها ستخرجه عن حال الاستقبال إلى الماضي (١٢٥) .

ولا تخفى تلك النظرة المعيارية التقويمية لدى أبي علي في بعض مواضع دراسته لدلالة الجملة الزمنية ، نلاحظُ ذلك مثلاً في قوله : " وإن كانَ يجوز مَنْ أتاني أعطيتُهُ ، فتوقع الماضي موضع المستقبل في الجزاء ، إلاَّ أنَّ اللفظ إذا كانَ وَفَّقَ المعنى كانَ أحسن" (١٢٦) ، وما كانَ ذلك إلاَّ لإحساسه بمفارقة دلالة التركيب لدلالة صيغة الفعل الزمنية .

وقد تردُّ في الجملة قرائن لفظية ومعنوية تخالف دلالتها الزمنية الظاهرية ، مما يوهم بالتناقض ، ومن ذلك ما استشهد به أبو علي الفارسي في قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(١٢٧) ، فقال : " فأشار إليهما كما يُشارُ إلى الحاضر إرادةً لحكاية الحال ، وإن كانت القصة فيما مضى "^(١٢٨) ، وقد تكون الحكاية لما يصيرُ في المستقبل فيُعبرُ عن ذلك بالماضي ، كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾^(١٢٩) ، وهو لم يكن بعدُ^(١٣٠) . وإذا أسعفه التأويل والتقدير ركنَ إليه ، وهو ما ذهب إليه في قول الشاعر^(١٣١):

أَلَا حَيِّيًا لَيْلَى أَجَدَّ رَجِيلِي وَأَذَنَ أَصْحَابِي غَدًا بِقُفُولِ

إذ يرى أنَّ ظرف الزمان " غداً " الدال على الاستقبال لا يمكن حمله على الفعل الماضي " أذن " ولا يكون إلا بتقدير فعل مضمر ، ولا يمكن أن يُقدَّر الماضي هنا تقدير المستقبل ؛ إذ " إنَّ البيت إذا حُمِلَ على هذا لم يكن بالسهل ؛ لأنَّ هذا إنَّما يكون فيما قُرِبَ قُرْبًا شديدًا ولم يكن فيه مهلة ولا تراخ ، كنحو قولهم : قد قامت الصلاة فإنما يحسنُ ذلك فيما كان على هذا النحو من القرب ، فإذا دخله التراخي لم يحسنُ "^(١٣٢) .

أمَّا الجملة الاسمية فهي جملة الغرض منها وصف المسند إليه بالمسند وهي لذلك لا تشير إلى زمن^(١٣٣) ، غير أنها يمكن أن تقترن بقريئة تشير إلى زمن معين في الماضي أو الحال أو المستقبل^(١٣٤) كالظروف والأفعال الناسخة (كان وأخواتها) ، ويذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذه الأفعال قد نُزِعَ منها الحدث ، واقتصرت دلالتها على الزمان وحسب ، فكان في دخولها على الجملة الاسمية عوضٌ عن الدلالة الزمنية التي لا تحملها هذه الجملة ، وكان في هذه الجملة ما يقوم مقام الحدث الذي تفتقر إليه الأفعال الناقصة : " يدلُّك على ذلك أنَّها بُنيت على أقسام الزمان ، فكما كان الزمان على أنحاءٍ ثلاثة عندهم

كذلك كانت هذه الأمثلة التي صيغت من ألفاظ الأحداث، ويدلُّك على ذلك أنَّهم جَرَدُوا دلالة الزمان في بعض الأمثلة وخلعوا منه دلالة الحدث، وذلك في الأمثلة الداخلة على الابتداء والخبر^(١٣٥)، أما ظروف الزمان فلم يتعدَّ حديثه عنها مسألة العامل فيها، وإعمالها واشتقاقها من الأفعال وموقعها الإعرابي، والإخبار بها عن العين والجنَّة وعدم الإخبار^(١٣٦).

مواقع الجمل ومعانيها :

تحدّث أبو علي الفارسي في مواضع متفرقة من كتبه عن مواقع الجمل ومواقعها ومعانيها فمن الجمل ما لا محل له من الإعراب، وضابطها عنده أن لا تقع موقع مفرد "ألا ترى أنّه لا موضع للجمل التي يُبتدأ بها ولا للتي تقع صلة للأسماء الموصولة؛ لأنها لم تقع موقع المفردات"^(١٣٧) ومن هذه الجمل جملة الاعتراض التي تحدث عنها في الشيرازيات والحليبات^(١٣٨) ويقول في الحجة عند توجيهه إعراب إحدى الآيات: "ولا يكون لقوله: (سواءً عليهم) وما بعده موضع من الإعراب...؛ لأنه يصيرُ اعتراضاً بين الخبر والاسم"^(١٣٩)، والجمل التي لها محل من الإعراب بخلاف ذلك، فهي الواقعة موقع الأحاد. ومن هذه الجمل جملة الخبر التي تحدثنا عنها سابقاً، وجملة الصفة، وهي وإن كانت تخالف جملة الصلة في أنّ جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، فإنَّهما متشابهتان في أنَّهما يوضّحان ما قبلهما، ولذلك احتاجتا إلى ما يربطهما به وهو العائد^(١٤٠)، بيد أنّ هذا التوضيح يكون تعريفاً للموصول بالصلة^(١٤١)، ويكون تخصيصاً للموصوف بالصفة، فـ "الجمل نكرة، يدلُّك على هذا أنهم وصفوا بها النكرة فقالوا: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قائم أبوه)"^(١٤٢)، ومن هنا يتّضح السبب الذي جعل أبا علي لا يعدُّ هذه الجمل كلاماً إذ إنها كما يقول النحاة غير مقصودة لذاتها على الرغم من تضمينها الإسناد الأصلي^(١٤٣).

وتقعُ الجملة في الكلام موقع المضاف إليه ، فتضاف ظروف الزمان إلى الجمل "فما كان منها ماضيًا أَضَفْتَهُ إلى المبتدأ والخبر وإلى الفعل والفاعل ، وإذا كان مستقبلا ... جرى عليه ما جرى على (إذا)" (١٤٤) .

ويرى أبو علي أَنَّ الجمل يقوم بعضها مقام بعض ، ومرجع ذلك "أَنَّ اللفظ على شيء والمعنى على غيره ، وذلك غيرُ ضَيِّقٍ في كلامهم ، ألا ترى أَنَّهُمْ قد قالوا : ما أنت وزيدٌ ؟ والمعنى لِمَ تُؤذيه ؟ ... وكذلك هذا الهلال . أي انظر إليه" (١٤٥) .

وقد تحل الجملة من المبتدأ والخبر محل التي من الفعل والفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (١٤٦) ، فهو يرى أَنَّ ما يعادل الجملة الفعلية جملة من فعل وفاعل (١٤٧) ، ولذلك يعمد إلى تأويل معنى الجملة فيقول : ((أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صمتم)) (١٤٨) .

وربما جاء خلاف ذلك فيقع التعبير بالتي من الفعل والفاعل بدل التي من الابتداء والخبر ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ... فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدِّدَ ... ﴾ (١٤٩) . "فقوله: (أَوْ نُرَدِّدَ) معادلة التي من الابتداء والخبر" (١٥٠) .

وتتبادل الجمل المواقع في الدلالة أيضاً فتقع الجملة التي تدلّ لفظاً على الإخبار موقع الأمر معنًى، وشواهد ذلك كثيرة من القرآن ومن كلام العرب ، فيذكر الفارسي في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهََ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا... وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ... ﴾ (١٥١) بأنَّ المراد من (لا تعبدون) قد يكون معنى الأمر على الرغم من أَنَّ لفظه لفظ الخبر ، واستشهد على رأيه هذا بمثال آخر من القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ... تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... ﴾ (١٥٢) ، فالمعنى آمنوا ، ويستدل لمعنى الأمر المراد في الآيتين بأدلة ، منها أَنَّ جملة (لا تعبدون) في الآية الأولى قد عُطِفَ عليها بالأمر ، وأنَّ الآية

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (427)

الثانية قد أُجيبَت بالمضارع المجزوم في الآية التي تلتها وهو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ...﴾ (١٥٣) (١٥٤).

ومن أمثله في كلام العرب قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً، يثبت عليه ، وقولهم: حسبك ينم الناس^(١٥٥) ، وقولهم لقي زيد شرراً ، وقولهم في الدعاء: غفر الله لزيد^(١٥٦).

وحكم أبي علي على معاني هذه الجمل يُستمد من معنى السياق العام أولاً ، وينظر بعد ذلك إلى ما يؤيد هذا المعنى من قرائن إعرابية تستوجب هذا المعنى وترجّحه .

وقد يكون الحال بخلاف ما ذُكرَ فيقع لفظ الأمر موقع الخبر ويمثل أبو علي لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا...﴾ (١٥٧) فهو يرى أنَّ الأمر لا وجه له هنا^(١٥٨). ومن ذلك أيضاً قولهم: "أكرم يزيد". وفي التنزيل ﴿أسمع بهم وأبصر...﴾^(١٥٩) فهذا بمعنى خبر، لأنك تحدث عن زيد بأنه قد كرم وبالغ ، ولست في ذلك أمراً أحداً^(١٦٠).

وفي كتاب (أقسام الأخبار) يجعل أبو علي الأخبار على ثمانية أقسام تبعاً إلى استقامة نظم ألفاظها وصحة معانيها ، ويبدو أنه يريد أن يحذو حذو سيبويه الذي عرض لأقسام الكلام في كتابه بيد أنها عنده أربعة .

ويعرض أبو علي هذه الأقسام ممثلاً لها ، فالصحيح السليم : زارنا أخوك ، والقبيح النظم القريب من الفهم : قد عبّد الله قام ، والخطأ أن يقول المخبر: قام عمرؤ ، والذي في قلبه ، قام بكرؤ ، والكذب المقرون بدليل الخلل : قد شربت ماء البحر كله ، والكذب العاري من الدليل : قد حضر عبد الله ، حال غيبته ، والمختل الذي لا تحصل فائدته : سوف أشرب ماء البحر أمس ، والمُلغى : هو الذي لا تحصل بذكره فائدة نحو قولهم : إليه بالخشبة ،

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (428)

والأذن سامعةً ، لا معنى لهذا الكلام وإن كان صحيح التأليف والانتظام ،
والمقلوب قولهم : تهيبتني الفلاة : وهم يريدون: تهيبتُ الفلاة^(١٦١) .

خاتمة بأهم النتائج :

- عني أبو علي الفارسي في بحثه للجملة بدراسة عناصرها، ومكوناتها أولاً فانطلق من الجزء إلى الكل معرفاً بالأجزاء التي يتألف منها الكلام (الاسم والفعل والحرف) أسوةً بمن سبقه من النحاة، إلا أن تعريفه كان مُستمدًا من دور هذه الأجزاء في تركيب الكلام.
- كان أبو علي أول من عقد بابًا خاصًا لدراسة ائتلاف الكلام من هذه الأقسام (الاسم والفعل والحرف) ، وهو ما يُسمى الجمل ، وأساس هذا الائتلاف عنده تحقيق الفائدة واستقلال الكلام ، فيأتلّف الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم ، ويدخل الحرف عليهما ، ولا يكون كلامٌ مفيدٌ في سوى ذلك ، إلا في النداء إذ يأتلف الحرف مع الاسم .
- الجملة عند أبي علي نوعان: الجملة الاسمية والفعلية ، وأساس هذا التقسيم ما تبتدئ به الجملة فعلا أو اسمًا ، والإسناد ، ولا يغفل أبو علي الإشارة إلى أنواع خاصة من التراكيب الجمالية تخرج عن قواعد ائتلاف الجملتين الاسمية والفعلية وأصوله مما حدا به إلى أن يعد بعضها جملا قائمة برأسها .

- تحدّث الفارسي عن قضايا كثيرة تتعلق بالجملة الاسمية وأجزائها (المبتدأ والخبر) والربط بين هذه الأجزاء ، وردّ ما ورد خارج قواعدها وأصولها إلى الأصل بالتأويل والتقدير .
- والجملة الفعلية هي التي صُدِّرت بفعل ، وتُعد هذه الجملة فرع للجملة الاسمية ، ولذا يضع الفارسي الجملة الاسمية نصب عينيه عند حديثه عنها . وهي جملة تدلُّ على حدث وزمان وفاعل ، وقد تُضمّر بعض أجزاء هذه الجُملة ، فتُقدَّر .
- يورد أبو علي رأي شيخه ابن السراج في كون الجملة الظرفية نوعاً ثالثاً للجملة ، ويستدل لذلك بأدلة عدّة ، ويذهب في بعض كتبه إلى إعمال الظرف فيما بعده عندما يكون وصفاً لنكرة .
- ولجملة الشرط والقسم عنده خصائص ومميزات تميزها عن الجمل الأخرى، فهما قد خالفاً أحكام الجمل؛ إذ إنّ كلاً منهما مفتقرٌ إلى غيره فلا يُستغنى بجملة الشرط ولا تتمُّ الفائدة إلا بالجواب ، وكذلك القسم لا تتم به الفائدة إلى بعد ذكر المُقسم عليه .
- أمّا النداء ، وأسماء الأفعال فهي تراكيب مفيدة بلا شك ، إلا أنّ الائتلاف فيهما واقع خلافاً لقواعد ائتلاف الكلم ، ففي النداء ائتلف الحرف مع الاسم ، وتقدير الفعل هنا يُحوّل النداء إلى إخبار وهو غير قصد المتكلّم . أما أسماء الأفعال فهي عند النحاة أسماء ، بيد أنّها ائتلفت بالاسم بعدها ائتلاف الفعل بفاعله .
- مدلول الزمن في الجملة عنده يرجع إلى الفعل في الجملة الفعلية فالفعل يدلُّ ببنائه على الأزمنة الثلاثة ، وإذا ورد ما يخالف ذلك في السياق ، أُرْجِع ذلك إلى دلالة بعض الأدوات الزمنية ، أو بالحمل على حكاية الحال

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).....(430)

. أمّا الجملة الاسمية فهي خالية من الزمن في الأصل وتكتسب الدلالة الزمنية من الظروف ، والأفعال الناقصة (كان وأخواتها) التي نُزِعَ منها الحدث وجردوا دلالة الزمان فيها .

• ولأبي علي حديث عن مواقع الجمل من الإعراب في موضع متفرقة من كتبه ، ويرى أنّ الجملة التي لها موضع من الإعراب هي التي تقع موقع المفرد ، وبخلاف ذلك الجملة التي لا محلّ لها . وتحلّ الجمل محل بعض ، فتقوم التي من المبتدأ والخبر مقام التي من الفعل والفاعل ، والعكس صحيح . وقد تدلُّ الجملة التي لفظها لفظ الخبر على الأمر ، وقد تدلّ جملة الأمر على الإخبار .

هوامش البحث :

- ١ - الإيضاح في علل النحو: ٤٧ .
- ٢ - إنباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي: ١ / ٣٩ ، وينظر: نزهة الألباء: ٢ .
- ٣ - الكتاب / سيبويه: ١٢/١ .
- ٤ - ينظر المصدر نفسه: ١٢/١ .
- ٥ - كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل / ابن السيد البطليوسي: ٧٥ .
- ٦ - ينظر: الأصول في النحو/ابن السراج: ٣٦/١ ، فالاسم عنده "ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص" ، والفعل "يدلُّ على معنًى وزمان أما ماضٍ وأما حاضرٍ وأما مستقبل" .
- ٧ - المصدر نفسه: ٣٧/١ .
- ٨ - الإيضاح في علل النحو/ الزجاجة: ٤٨ ، وينظر الجمل / الزجاجة: ١٧ .

- ٩ - ينظر الإيضاح : ٥٢ ، وينظر: الجمل : ١٧ .
- ١٠ - شرح كتاب سيبويه / أبو سعيد السيرافي: ٥٣/١ .
- ١١ - الإيضاح / أبو علي الفارسي: ٧١ .
- ١٢ - المسائل العسكرية/ أبو علي الفارسي: ٥٣ ، ولم أعر على هذا التعريف في المقتضب إلا أن ابن السيد البطليوسي ينقله في كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل عن علي بن سليمان الأخصش منسوباً للمبرد ، ينظر: الحلل: ٦٠ .
- ١٣ - المسائل العسكرية: ٥٤ .
- ١٤ - ينظر: المصدر نفسه: ٥٨ ، والتعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الفارسي ١٦/١ .
- ١٥ - المسائل العسكرية: ٢٨ (مقدمة المحقق).
- ١٦ - الإيضاح: ٧١ .
- ١٧ - ينظر المصدر نفسه: ٧٢ .
- ١٨ - التعليقة على كتاب سيبويه : ١٦/١ .
- ١٩ - الإيضاح : ٧٢ ، وينظر: المسائل العسكرية: ٦٣ مع اختلاف في اللفظ .
- ٢٠ - ينظر: الأصول في النحو: ٤١/ ١ .
- ٢١ - الأصول في النحو: ٤١ / ١ .
- ٢٢ - الإيضاح : ٧١ .
- ٢٣ - المقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني : ١ / ٦٨ .
- ٢٤ - المصدر نفسه : ١ / ٩٣ .
- ٢٥ - ينظر: الإيضاح: ٧٢ ، والمسائل العسكرية: ٦٣ .
- ٢٦ - المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٩٤ - ٩٥ .
- ٢٧ - الإيضاح : ٧٣ .
- ٢٨ - الحجة للقراء السبعة / أبو علي الفارسي : ١ / ٢٧٠ ، وينظر: المصدر نفسه : ١٧/٤ ، وينظر: كتاب الشعر/ أبو علي

- الفارسي ١: ٩٢ ، ٢٥٩ ، ٢٨١ ، ٢ / ٥٤٤ .
- ٢٩ - المسائل المنثورة / أبو علي الفارسي : ١٧٢ .
- ٣٠ - الإيضاح : ٩٢ .
- ٣١ - المصدر نفسه : ٧٢ ، والمسائل العسكرية : ٦٢ .
- ٣٢ - ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب / رضي الدين الإسترابادي : ١٩/١ .
- ٣٣ - شرح المفصل / ابن يعيش : ٢٢١/١ .
- ٣٤ - البيت لعمر بن شأس الأسدي ، ينظر: شعر عمر بن شأس الأسدي / تح: يحيى الجبوري : ٣١ .
- ٣٥ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / أبو علي الفارسي : ٥٤ .
- ٣٦ - المصدر نفسه : ١١٤ .
- ٣٧ - ينظر: الإيضاح : ٩٠-٩٥ ، والحجة : ١٦٩/١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٤٨/١-٤٩ .
- ٣٨ - البقرة : ١٩٧ .
- ٣٩ - الحجة للقراء السبعة : ٢٣/١ .
- ٤٠ - المسائل البغداديات : ١٠٥ .
- ٤١ - ينظر: كتاب الشعر : ٩٧/١ ، والمسائل البغداديات : ٤٤٦ .
- ٤٢ - البقرة : ٦ .
- ٤٣ - الحجة للقراء السبعة : ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، وينظر: الإيضاح : ٩٦ .
- ٤٤ - مجمع الأمثال : ١ / ٢٢٧ .
- ٤٥ - كتاب الشعر : ٤٠٣/٢ ، وينظر: المسائل البغداديات : ٥٢ .
- ٤٦ - يوسف : ١٨ ، ٨٣ .
- ٤٧ - ينظر: الإيضاح : ٩٨ .
- ٤٨ - ينظر: المصدر نفسه : ٨٩ .
- ٤٩ - البرهان في علوم القرآن / الزركشي : ١٥/٣ ، ١١٦ .
- ٥٠ - ينظر: الإيضاح : ٩٣ .

- ٥١ - الطلاق : ٤ .
- ٥٢ - ينظر: الإيضاح : ٩٤ .
- ٥٣ - ينظر: المصدر نفسه : ٧٢ ، والمسائل العسكرية : ٦٣ .
- ٥٤ - المقتضب / المبرد / ٨/١ .
- ٥٥ - أقسام الأخبار/ أبو علي الفارسي ، مجلة المورد ، مج/٧ ، ع/٣ ، ١٩٧٨ : ٢٠٦ ،
وينظر: المسائل البغداديات: ٥٤٣ .
- ٥٦ - نظرات في التراث اللغوي العربي / د. عبد القادر المهيري : ٤٠ .
- ٥٧ - الإيضاح : ١٠١ .
- ٥٨ - كتاب الشعر: ٥٢١/٢ .
- ٥٩ - المسائل البغداديات : ٥٢ .
- ٦٠ - المصدر نفسه : ٥٢٥ - ٥٢٦ .
- ٦١ - ينظر: كتاب الشعر: ٢٧١/١ .
- ٦٢ - ينظر: المسائل العسكرية : ٧٣ .
- ٦٣ - البيت لسواربن مضرب يخاطب الحجاج ، ينظر: النوادر/ أبو زيد الأنصاري:
٢٣٣ ، وروايته : فلو كنت لا يرضيك .
- ٦٤ - كتاب الشعر: ٥٠٦/٢ و ينظر المصدر نفسه: ٥٠٧/٢ ، ٥١٢ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ ،
٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٤٢ .
- ٦٥ - ينظر البيت في : الكتاب : ١ / ٢٨٧ ، ونُسب فيه لعبد بني عبس .
- ٦٦ - ينظر: كتاب الشعر: ٥٠٠/٢ .
- ٦٧ - المسائل البغداديات : ١١٣- ١١٤ ، وينظر: كتاب الشعر: ٨/١ - ٩ .
- ٦٨ - ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / د. محمد حماسة
عبد اللطيف : ٣٥- ٣٧ .
- ٦٩ - المسائل البغداديات : ١١٦ .
- ٧٠ - ينظر: الحجة للقراء السبعة : ٢٧٠/١ - ٢٧٢ .

- ٧١ - التعليقة على كتاب سيويه ١/١٢٢ ، وينظر: المسائل العضديات / أبو علي الفارسي: ٧٢-٧٤ .
- ٧٢ - المسائل العضديات : ٧٢ .
- ٧٣ - الأعراف: ٣٠ ، وينظر أيضا: الفرقان : ٣٨-٣٩ ، والإنسان : ٣١ .
- ٧٤ - البيت لابن مروان النحوي ، ينظر: الكتاب : ١ / ٩٧ .
- ٧٥ - المسائل العضديات : ٧٤ .
- ٧٦ - المسائل البغداديات : ١٧٦ .
- ٧٧ - كتاب الشعر: ١ / ٩٢ .
- ٧٨ - ينظر: الإيضاح : ٨٦ ، والمسائل العسكرية: ٦٦ .
- ٧٩ - ينظر: كتاب الشعر: ٢ / ٤٠٦ ، ٤٨٦-٤٨٧ ، ٤٩٢-٤٩٣ ، والإيضاح : ٨٧ ، والمسائل المنثورة: ١٨٢-١٨٣ .
- ٨٠ - ينظر: الإيضاح : ٨٦ - ٨٧ .
- ٨١ - يُنظر: أبو علي الفارسي / د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي: ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- ٨٢ - يُنظر: المسائل العسكرية: ٦٣ .
- ٨٣ - المصدر نفسه : ٦٣-٦٥ .
- ٨٤ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح : ١/٢٧٥ - ٢٧٧ .
- ٨٥ - ينظر: المسائل العسكرية: ٦٥ .
- ٨٦ - ديوان الطرماح : ٢٧٧ .
- ٨٧ - كتاب الشعر: ١/٢٦٥ ، وتنظر أمثلة ذلك في: المصدر نفسه: ١٨٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٤٠٩/٢ ، ٤١١ ، ٥٠٧ ، والحجة للقراء السبعة: ١/١٩٤ .
- ٨٨ - ينظر كتاب الشعر ، (باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء) : ١/٢٥٤ - ٢٦٦ .
- ٨٩ - المسائل العسكرية : ٧٠ - ٧١ .
- ٩٠ - ينظر: الإيضاح : ٢٠٨ .

- ٩١ - المسائل المنثورة : ١٧١ .
- ٩٢ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح : ٢٨٧/١ .
- ٩٣ - المسائل المنثورة : ١٧٢ .
- ٩٤ - ينظر المصدر نفسه : ١٦٣ - ١٨٣ ، و ٢٢٨ - ٢٣١ .
- ٩٥ - ينظر: الإيضاح : ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ٩٦ - المسائل العسكرية : ٧١ .
- ٩٧ - المسائل العسكرية : ٦٥ .
- ٩٨ - المصدر نفسه : ٦٥ ، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه : ٣٢٧/١ .
- ٩٩ - ينظر: الكتاب : ١٨٢/٢ .
- ١٠٠ - المسائل العسكرية : ٦٦ .
- ١٠١ - ينظر: الكتاب : ١٨٢/٢ (الهامش رقم : ١) .
- ١٠٢ - المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٥/١ .
- ١٠٣ - ديوان ذي الرمة : ٧٦٧ .
- ١٠٤ - كتاب الشعر : ٣٠٩/١ .
- ١٠٥ - المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٦/١ .
- ١٠٦ - ينظر: كتاب الشعر : ٦٧/١ ، والمسائل العسكرية : ٦٦ .
- ١٠٧ - ينظر: كتاب الشعر : ٥/١ - ١٤ .
- ١٠٨ - الإيضاح : ١٤٧ .
- ١٠٩ - المسائل العسكرية : ٦٦ .
- ١١٠ - المسائل العضديات : ١٤٠ .
- ١١١ - كتاب الشعر : ٢٢/١ .
- ١١٢ - ينظر: الإيضاح : ١٤٨ .
- ١١٣ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٧٣/١ - ٥٧٤ .
- ١١٤ - اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حسان : ٢٤٠ .
- ١١٥ - الإيضاح : ٧٢ ، وينظر: المسائل العسكرية : ٥٩ .

- ١١٦ - المسائل العسكرية: ٥٩ .
- ١١٧ - المسائل البغداديات: ١٠٣ ، والمسائل العسكرية: ٦١ ، والإيضاح: ٧٢ ،
والتعليق على كتاب سيبويه: ١٧/١ - ١٨ .
- ١١٨ - ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية / د. علي جابر المنصوري: ٤٤ .
- ١١٩ - اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٣ .
- ١٢٠ - المسائل المنثورة: ٢٢٩ .
- ١٢١ - المصدر نفسه: ١٨٢ .
- ١٢٢ - ينظر: كتاب الشعر: ٤٠٧/٢ .
- ١٢٣ - المسائل العسكرية: ٥٩ .
- ١٢٤ - المسائل المنثورة: ١٤٤ .
- ١٢٥ - ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤ .
- ١٢٦ - ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤٨/٢ ، وينظر: كتاب الشعر: ٤٠٧/٢ .
- ١٢٧ - القصص: ١٥ .
- ١٢٨ - المسائل البغداديات: ١٠٧ ، وينظر: كتاب الشعر: ٢٣٥-٢٣٦ / ١ . وينظر: مثل
ذلك في: المسائل المنثورة: ١٨٢ ، قال
تعالى " وإذ تقوّول للذي أنعم الله عليه ونعمت عليه " الأحزاب : ٣٧ ،
فأضيفت " إذ" إلى جملة المضارع والمقصود
حكاية حال قد مضت، و" إذ" تضاف إلى الماضي في العادة .
- ١٢٩ - الأعراف: ٥٠ .
- ١٣٠ - ينظر: كتاب الشعر: ٢٣٥ / ١ .
- ١٣١ - البيت لكثير، ينظر: ديوان كثير: ١٠٨ .
- ١٣٢ - كتاب الشعر: ٤١٢ / ٢ ، وينظر: مثال ذلك في : المسائل البغداديات : ٤٣١-
٤٣٢ .
- ١٣٣ - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٣ .
- ١٣٤ - ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٣٥ .

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).....(437)

- ١٣٥ - كتاب الشعر: ١ / ٨ ، وينظر: المسائل البغداديات : ١١٣ ، والمسائل العسكرية: ٥٨ .
- ١٣٦ - ينظر: الإيضاح : ٩٥-٩٦ ، وكتاب الشعر: ١ / ٦٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٨٤ ، ٢٥٣ ، ٢٩٣ .
- ٣٠٦ ، ٤٠٧ / ٢ ، ٤٩٣ ، ٤٣١ ، والمسائل المنثورة : ٢٠-٣١ ، والتكملة / أبو علي الفارسي : ٥٣٤ - ٥٣٦ .
- ١٣٧ - المسائل البغداديات : ١١٤ .
- ١٣٨ - ينظر: أبو علي الفارسي : ٦٣٩ .
- ١٣٩ - الحجة للقراء السبعة : : ١ / ٢٦٨ ، وينظر: حديثه عن هذه الجملة أيضًا في : كتاب الشعر: ١ / ١٠٣-١٠٤ .
- ١٤٠ - ينظر: كتاب الشعر: ٢ / ٤١٨ .
- ١٤١ - ينظر: المسائل العضديات : ١٦٨ .
- ١٤٢ - المسائل المنثورة : ١٤٣ ، وينظر: كتاب الشعر: ١ / ٢٤٨ .
- ١٤٣ - ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩ .
- ١٤٤ - المسائل المنثورة : ٣٠-٣١ ، وينظر: المصدر نفسه : ١٨٢ ، و: كتاب الشعر: ١ / ٢٥٨-٢٥٩ .
- ١٤٥ - الحجة للقراء السبعة : ٢ / ٢٤٧-٢٤٨ .
- ١٤٦ - الأعراف : ١٩٣ .
- ١٤٧ - ينظر: المسائل العسكرية : ٧٢ ، والمسائل البصريات / أبو علي الفارسي : ٧١١ .
- ١٤٨ - كتاب الشعر: ٢ / ٥٤٤ ، وينظر: المصدر نفسه : ١ / ٢٨١ ، إذ قال : " والمعنى أم صَمْتُم " .
- ١٤٩ - الأعراف : ٥٣ .
- ١٥٠ - المسائل العسكرية : ٧٢ .
- ١٥١ - البقرة : ٨٣ .

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)..... (438)

١٥٢ - الصف : ١٠ ، ١١ .

١٥٣ - الصف : ١٢ .

١٥٤ - ينظر: الحجة للقراء السبعة : ٢ / ١٢٥ - ١٢٦ ، ومن أمثلة ذلك في القرآن

أيضاً قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ البقرة : ٢٢٨ ، وقوله تعالى: ﴿... لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ

بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ...﴾ البقرة :

٢٣٣ ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ إبراهيم :

٣١ .

١٥٥ - ينظر: المسائل العسكرية : ٧٢ .

١٥٦ - ينظر: المسائل البغداديات : ١٦٦ .

١٥٧ - مريم : ٧٥ .

١٥٨ - ينظر: البغداديات : ١٦٦ .

١٥٩ - مريم : ٣٨ .

١٦٠ - المسائل العسكرية : ٧٣ .

١٦١ - ينظر: أقسام الكلام ، مجلة المورد ، مج : ٧ ، ٤ : ٣ : ٢٠٢ - ٢٠٤ .

مصادر البحث ومراجعته:

* القرآن الكريم

- أبو علي الفارسي - حياته ، ومكانته بين أئمة العربية ، وآثاره في القراءات والنحو ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلي ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٣٧٧ هـ .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط / ٤ ، ١٩٩٩ م .
- أقسام الأخبار ، أبو علي الفارسي ، تح: د. علي جابر المنصوري ، مجلة المورد ، مج: ٧ ، ع: ٣ ، ١٩٧٨ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤ هـ) ، تح: د. محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط / ١ ، ٢٠٠٤ م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تح: مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ط / ١ ، ١٩٥٧ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح : د. عوض بن حمد القوزي ، مطابع الحسيني ، ط / ١ ، ١٩٩٠ م - ١٩٩٦ م .

- الحجة للقرءاء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١/، ١٩٨٤م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية / دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د.علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط ١/، ١٩٨٤م.
- ديوان ذي الرمة، تح: عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٢م.
- ديوان الطرمّاح، تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان/ حلب - سورية، ط ٢/، ١٩٩٤م.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ١٩٧١م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ١/، ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ج ١/، تح: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط ٢/، ٢٠٠٨م.

- شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط / ١ ، ٢٠٠١ م .
- شعر عمر بن شأس الأسدي، تح : د. يحيى الجبوري ، دار القلم ، الكويت ، ط / ٢ ، ١٩٨٣ م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .
- كتاب الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / ١ ، ٢٠٠٨ م .
- كتاب التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / ٢ ، ٢٠١٠ م .
- كتاب سيوييه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / ٣ ، ١٩٨٣ م .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة لإعراب ، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تح: د. محمود محمد الطناحي ، نشر مكتبة الخانجي / مطبعة المدني، القاهرة ، ط / ١ ، ١٩٨٨ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط / ٤ ، ٢٠٠٤ م .
- مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨ هـ) ، تح: د. محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، ط / ٢ ، ١٩٨٧ م .

- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، ١٩٨٥م.
- المسائل العسكرية، أبو علي النحوي، تح: د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان - الأردن، د.ت.
- المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي، تح: صلاح الدين عبد الله الشينكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمّان - الأردن، ط/ ١، ١٩٨٤م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام / دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط/ ٧، ١٩٨٥م.

من قضايا الجملة عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).....(443)

- نزّه الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح: د. إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٩ م .
- نظرات في التراث اللغوي العربي ، د . عبد القادر المهيبي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان، ط / ١ ، ١٩٩٣ م .
- النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تح : د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت - لبنان ، ط / ١ ، ١٩٨١ م .